إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من إعداد : د. هواري معراج، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الأغواط
هاتف : 0774 96 99 51 **فاكس:** 029 88 44 31
بريد إلكتروني : M_houari@yahoo.fr m.houari@mail.lagh-univ.dz
أ. **طعيبة محمد سمير**، قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الأغواط
هاتف :0771 75 16 16 **فاكس:** 88 029 44 31

ملخص:

عرفت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن الماضي إصلاحات إقتصادية تمهيدا للإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وذلك بإتباع سياسات تقليص القطاع العام وضبط النفقات العمومية، مما أثر في زيادة معدل البطالة، واتخذت مجموعة من الآليات لتخفيض معدل البطالة كدعم إنشاء المؤسسات المصغرة لفئة الشباب أصحاب المبادرات، وهذا نظرا لقدرة هذه المؤسسات على خلق فرص عمل أكثر مقارنة برأس المال المستثمر و قدرتها على التكيف والمساهمة في التنمية الشاملة، وهو ما يتوافق مع متطلبات المرحلة والتوجه الجديد للدولة.

وبالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة إلا أن هناك تعثرا في تمويل هذه المؤسسات – من حيث الحجم، الوفرة، والأساليب - مقارنة بحجم الطلب وبالمشكلات التي تواجهها. إحتجاجات وتباين في وجهات النظر بين الفئة المستهدفة (الشباب) والممولين، ويقابل هذا وجهة نظر

The problematic of the financing of the Micro Enterprise in Algeria: Study of the effectiveness and the role of the national agency of the support of the use of young people (ANSEJ).

As from the Nineties, Algeria engaged of the economic reforms to prepare the transition from an economy directed towards a liberal economy, and this by the application of certain policies, namely, the restriction of the public sector by dissolution and the privatization of some national companies as well as the control of the public expenditure.

All these reforms have leads to the increase in the rate of unemployment, in front of this situation, Algeria adopted several mechanisms in order to decrease this rate, and the lightening of the expenditure due to the transition towards the economy from the market; among these mechanism the creation of the national agency of the support of the use of young people (ANSEJ) appears, like instrument promoter of creation of Micro Enterprise managed by young carriers of initiatives. Thus the small projects allow the creation of many jobs compared to the funded capital, thus these companies can adapt to the environment and take part in the total development of the country. This mechanism is appropriate perfectly for the requirements of this transitional and reorganization period of the economy.

However, and in spite of the part which can play these small companies, these last know obstacles in their financing, with regard to volume, the availability and the methods and this compared to volume of the request and

الوكالة في فعالية الدعم الموجه للمؤسسات المصغرة، والتمييز بين الآراء والحقائق، وبين وجهات النظر المتباينة تبرز الإشكالية التي يعنى البحث بها، وبعدها إمكانية التوصل إلى بعض المقترحات التي تفيد في الزيادة في فعالية تمويل المؤسسات المصغرة.	the problems which they meet what deprives the national economy to profit from these companies, this shift between the offer and the request, generated disputes and differences between the points of view of the targeted category (young people) and the suppliers, and in against part the point of view of the agency concerning the effectiveness of the support intended for the Micro Enterprise appears, and the distinction enter different the opinions and realities, enter these various points of view appears problems which are the object of the present report, which consists to touch meadows the reality of these differences and to propose thereafter solutions which can collaborate in the increase in the effectiveness of the financing of the small promoters.

الكلمات الدالة: التمويل، المؤسسات المصغرة،التنمية الاقتصادية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1- المقدمة

1.1- طرح إشكالية البحث

تزايد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، حيث شهد العالم تحولات سريعة أهمها التحول إلى آليات السوق، وبروز المنظمة العالمية للتجارة وظهور التحالفات والكيانات الاقتصادية، وثورة التكنولوجيا. وكإحدى الوسائل للتلاؤم مع هذه المتغيرات ومقاومة الركود الاقتصادي كان التوجه إلى المؤسسات المصغرة كونها تعتبر أحد السبل لمعالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية.

وفي إطار الإصلاحات والتحولات التي مست الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي تحولات إقتصادية هامة تجسدت من خلال التوجه الاقتصادي الجديد أو إقتصاد السوق، وأولت الجزائر اهتمامها بالمؤسسات الاقتصادية من خلال دفع عجلة نموها، واتجهت إلى المؤسسات المصغرة ككيان جديد للنمو الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق معدلات نمو من خلال توفير مناصب شغل وإعادة دمج المسرحين من العمل، المساهمة في الناتج الوطني، فتح أسواق جديدة، تحسين تنافسية المؤسسات...إلخ.

واعتنت الدولة من خلال إنشاء وزارات أو هيئات عليا تعنى بتهيئة ظروف استمرار هذا النوع من المؤسسات، كما أنشئت وكالات مختصة قصد تأمين التمويل اللازم لها، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعتبر أحد مصادر تمويل دائمة لهاته المؤسسات.

تحاول هذه الدراسة بصفة أساسية تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة، وهي تمثل محاولة للتعرف على أهم مشاكل تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، والخروج بنتائج وبعض الإقتراحات لمواجهة هذه المشاكل. ونطرح السؤال الرئيسي لهذه الورقة على النحو التالي: مامدى فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مواجهة الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات المصغرة؟

1.2- فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة فقد وضعنا الفرضيات التالية:

1- بالرغم من السياسات والمصادر التمويلية المتاحة تبقى مشكلة تمويل المؤسسات المصغرة من معوقات متطلبات الاحتياجات التمويلية؛

2- بالرغم من الدور المنوط بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أن هناك قصورا واضحا في فعالية دور الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة؛

3- ساهم في هذا القصور أيضا كل من أصحاب الاحتياجات التمويلية من جهة، ومؤسسات التمويل من جهة أخرى.

1.3- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات المصغرة بصفة خاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، كل من الزاوية التي ينظر منها أو يبحث فيها، ومن بين ذلك نجد:

- أطروحة دكتوراه بعنوان « Elaboration d'un cadre d'évaluation de la performance d'institutions de Micro Financement: Etudes De Cas A Santiago (CHILI)»، قدمتها الطالبة Valérie de Briey، وتمت مناقشتها في كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، معهد الإدارة والتسيير، جامعة كاثوليك بلوفان ببلجيكا، سنة 2003، فقد توصلت الباحثة فيها إلى تصور نظري لتقييم الأداء المؤسسي لهيئات التمويل المصغر، والنموذج النظري المقترح تم إعداده تبعا لدراسة معمقة لثلاث حالات من هذه الهيئات (منظمة غير حكومية مالية، بنك خاص، تعاونية للادخار والائتمان) تعمل في مدينة " سانتياقوا" بـ الشيلي .

- أما أطروحة دكتوراه بعنوان « إدراك وإتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الإلكترونية في الجزائر: بالتطبيق على ولاية غرداية» التي قدمها الباحث أحمد مجدل، وتمت مناقشتها في كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004، فرع: علوم التسيير، فقد توصل الباحث إلى أن

الأنترنت والتجارة الإلكترونية يمثلان فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الإستفادة من العولمة والفرص التسويقية على المستوى الدولي وبتكاليف زهيدة نسبيا.

- أما أطروحة الدكتوراه الثالثة بعنوان « السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة ميدانية » التي قدمها الطالب يوسف قريشي، وتمت مناقشتها في كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005، فرع: علوم التسيير، فقد تطرق الباحث إلى سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال دراسة العوامل المؤثرة على هيكلها المالي، حيث تم استخلاص أهم الخصائص والمميزات التي يتميز بها سلوك هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بقرار التمويل وأمثلية الهيكل التمويلي.

- مذكرة ماجستير بعنوان «إدارة المشروعات الصغيرة في مصر، دراسة في دور الصندوق الإجتماعي للتنمية » التي قدمتها الطالبة إيمان أحمد، وتمت مناقشتها في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة2001، قسم: الإدارة العامة، فقد تناولت الباحثة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاد المصري إلا أنها لاحظت أن هناك تعثرا في إدارة هذه المؤسسات بالنظر إلى المشكلات التي تواجهها، كما قامت بإجراء دراسة ميدانية لاستقصاء وتشخيص مشاكل إدارة المؤسسات الصغيرة ومدى فاعلية الصندوق في إدارته لهاته المؤسسات.

- مذكرة الماجستير بعنوان «مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية» التي قدمها الطالب سعدي جمال، وتمت مناقشتها في كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة2003، فرع: النقود و المالية، فقد تناول الباحث ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، و كذا عرض أهم التجارب العالمية في مجال ترقيتها، ليصل إلى تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1.4-أهمية الدراسة

- **الأهمية الأكاديمية:** على الرغم من أهمية دراسة المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات المصغرة التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إلا أن البحوث والدراسات في هذا المجال مازالت محدودة، رغم كثرة الكتابات حول المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تعتبر هذه الدراسة إضافة إلى الجهود التي تبذل لمعالجة تلك المشكلات، وعليه فإن هذه الدراسة تعد مساهمة في توفير معلومات وتقديم تحليل في الموضوع.

- **الأهمية التطبيقية:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وأهميتها في دعم برنامج الإصلاح الإقتصادي ودفع عجلة التنمية،

في إقامة مؤسسات مصغرة تساعد على فتح مجالات عمل جديدة للمواطنين وتخفيف حدة البطالة والآثار السلبية الناتجة عن عمليات الخوصصة، كما أن الإهتمام بمعالجة المشكلات بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، التي تواجهها المؤسسات المصغرة سوف يساعد على توفير فرص النجاح لها.

1.5- أهداف الدراسة

- التطرق إلى الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وأبعاده وآثاره على تطوير المؤسسات المصغرة؛

- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات المصغرة من وجهة نظر الوكالة (وجهة نظر رسمية) وكذا وجهة نظر عينة من المستفيدين بها والتي تحد من فرص نجاحها؛

- إقتراح بعض التوصيات التي تكون بمثابة حلول لمعالجة تلك المشكلات وتفعيل دور الوكالة في دعم وتطوير المؤسسات المصغرة؛

1.6- المنهج المتبع وأدوات الدراسة

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية من خلال دراسة التعريفات المختلفة لمصطلح المؤسسات المصغرة ومختلف سياسات وآليات التمويل، كما تم إستخدام منهج دراسة الحالة في القسم التطبيقي، حيث تتناول الدراسة تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الجزائر ودورها في تدعيم المؤسسات المصغرة.

1.7- تحديد إطار الدراسة

إرتأينا إسقاط الدراسة على المستفيدين من المؤسسات المصغرة التي تمولها الوكالة، من خلال اختيار عينة عمدية عشوائية مكونة من 162 مفردة، من ضمن المؤسسات المصغرة المشاركة أو الحاضرة في المعرض الوطني الرابع للمؤسسة المصغرة، المقام من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 26 جانفي 2007، هذا نظرا لحضور مؤسسات مصغرة من كل ولايات الوطن، وروعي فيها اعتمادها في تمويلها صيغة التمويل الثلاثي (المستفيد – البنك- الوكالة)، بغض النظر عن نوعية النشاط الممارس خلال فترة جانفي 2007، ولقد تم إختيار هذه العينة للسببين التاليين: تسهيل عملية جمع البيانات نظرا للتشتت الكبير في توزيع مجتمع البحث؛ التنوع الكبير في أنشطة المؤسسات المصغرة.

2- الإطار النظري

2.1 تعاريف مختلفة للمؤسسات المصغرة

إن عدم الإتفاق على تعريف موحد للمؤسسات المصغرة قد لا يمثل مشكلة، بل يعكس بصورة عامة إختلاف البيئات والظروف الاقتصادية والحاجات المرتبطة من وراء الدافع من إنشائها، وكذلك يفسر الجزء الخاص بديناميكية وحركية هذا النوع من المؤسسات.[1] ولقد أظهرت الدراسات التي أجريت عن المؤسسات المصغرة أن هناك ما يتجاوز خمسين تعريفا لها، والعديد من الدول لا يتوفر لديها تعريف رسمي موحد لهذا النوع من المؤسسات، في حين أن دولا أخرى لديها تعريفات عديدة مختلفة.

نظرا للأحجام المختلفة للمؤسسات فإنه لم يتم الإتفاق بالإجماع على تحديد مصطلح موحد يقابل صفة الصغر أو الكبر لحجم المؤسسة، إلى جانب ذلك يلاحظ إستخدام مصطلحات «منشآت الأعمال المصغرة»، «الصناعات المصغرة»، «المشروعات المصغرة »، «المشروعات المتناهية الصغر»، «المشروعات الميكروية»، «المشروعات الصغيرة جدا»، «المشروعات البالغة الصغر»،«المشاريع الكفائية»، «صناعات الكوخ»، «شركات التضامن»، «ملكيات فردية»، «أعمال أسرية»، «المشروعات البيئية»، «الصناعات المنزلية» و«الصناعات الحرفية» كمرادف لمصطلح«المؤسسات المصغرة» والمستعملة في كثير من الكتابات الأجنبية والعربية، أما في الجزائر فيطلق عليها تعبير «المؤسسات المصغرة» نظرا لورودها في التشريع المعمول به وهو المصطلح الذي سوف نستخدمه في هذه الدراسة وعلى إعتبار التأنيث لهذا المصطلح.

فمصطلح المؤسسات المصغرة، مصطلح واسع يشمل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في مؤسسة صغيرة تستخدم كل منها عددا من العمال، ولا يقتصر هذا التعريف على مؤسسات القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل أحيانا التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية.[2]

وتحديد مفهوم المؤسسات المصغرة يتطلب إزالة بعض التداخل بين هذا المفهوم ومفهوم المشاريع المصغرة، فكلمة «مشروع» معناها «الأمر يهيأ ليدرس ويقرر أي أن الأعمال مازالت في مراحل الدراسة والتخطيط وسوف يتم تنفيذها إذا ثبت جدواه الاقتصادية»،[3] أما إذا كانت المؤسسة تعمل بالفعل وتنتج وتسوق منتجاتها، فهي هذه الحالة يمكن إستخدام مصطلح المؤسسة المصغرة، والمقصودة هنا في هذه الدراسة.

هذا وتختلف المؤسسات المصغرة فيما بينها حيث أن منها ما هو شركات تضامن أو ورشات أو أعمال أسرية أو حرفية، ويعد الخلط بين هذه المؤسسات في صالح خطط

التنمية المستقبلية لها، فكل قطاع منها له خصائصه ومشكلاته وإحتياجاته، والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين هذه المصطلحات كما يلي:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الصناعات المصغرة والصناعات الحرفية والصناعات المنزلية

أوجه الاختلاف	الصناعات المصغرة	الصناعات الحرفية	الصناعات المنزلية
نوع المنشأة	مصنع مصغر؛	ورشة مصغرة؛	مكان الإقامة؛
مفهوم التخصص في الإدارة	مطبق؛	غير مطبق؛	غير مطبق؛
مفهوم تقسيم العمل	مطبق؛	غير مطبق؛	غير مطبق؛
مستوى الإنتاج التكنولوجي	عالي نسبيا؛	يدوي؛	بدائي؛
درجة تعقد الآلات	معقد نسبيا؛	بسيطة؛	بسيطة؛
المنتجات	سلع.	سلع وخدمات.	سلع.

المصدر: إيمان أحمد الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص.17.

ومع تعددها، يمكن إستعراض بعض تعاريف المؤسسات المصغرة وذلك على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

- لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: « المؤسسات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (250-5) عاملا»[4].

- يرى البعض أن المؤسسة الصغيرة (في بريطانيا) هي: « التي تتوافر فيها إثنان على الأقل من الشروط الثلاثة التالية:[5] ألا يزيد الدوران خلال السنة المالية عن 1.4 مليون جنيه إسترليني ؛ ألا يزيد مجموع الميزانية العمومية عن 0.7 مليون جنيه إسترليني؛ ألا يزيد المعدل الأسبوعي لعدد العاملين 50 عاملا».

- ويعرف "بومباك" المؤسسة الصغيرة بأنها: « العمل الذي يتصف بالآتي:[6] يديره أصحابه بشكل فعال؛ يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير؛ يكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها؛ له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي إليها؛ يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه».

- وعرفت اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة المؤسسة الصغيرة بأنها: « المؤسسة التي تضمن إثنين على الأقل من الخصائص التالية:[7] عدم إنفصال الملكية عن الإدارة فعادة ما يكون المدير هو مالك المشروع؛ تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد؛ مجال نشاط المشروع محليا في الغالب؛ حيث يعيش العاملون، والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية؛ حجم المشروع يكون صغيرا بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال».

مما سبق نلاحظ أن هناك عدم الإجماع على تعريف موحد ومحدد للمؤسسات المصغرة، ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع المعايير المستخدمة، وهذا ما أدى بالبعض إلى تفسير ذلك بإرتباط كل تعريف بالأسباب والدوافع العملية والضرورية من وراء إختياره،

بينما يرجع البعض الآخر إلى أن التباين في التعاريف يعود إلى إختلاف حجم الاقتصاد الكلي لكل بلد.

2.2- دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة

لقد تزايد الإهتمام بالمؤسسات المصغرة بصفة خاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التعامل معها أو إيجاد حلول لها، هذا بالإضافة إلى إيمان الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية إنشاء هذا النوع من المؤسسات وبالأدوار التي يمكن أن تقوم بها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.2.1– دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة والنامية، وتنبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها هذه المؤسسات في العديد من مجالات التنمية المرتبطة بعدد من الجوانب مثل :[8] توليد الإنتاج، والدخل، وفرص العمل؛ زيادة التراكم الرأسمالي، وتعبئة المدخرات القومية؛ خلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع؛ تحقيق زيادة التوازن الإقليمي للتنمية؛ المساهمة بصناعات فرعية ومغذية للمؤسسات الكبيرة؛ توفير رافد هام من روافد الإبتكار والإبداع والتمييز التكنولوجي.

هذا ويرجع بعض الاقتصاديين أسباب إرتفاع عدد المؤسسات المصغرة في العالم إلى الأسباب التالية:[9]

- إرتفاع حجم الخدمات بسب ثورة المعلومات والإتصال هذا ما شجع على ظهور المؤسسات المصغرة ذات الطابع الخدماتي؛
- إرتفاع الإبتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية؛
- زيادة نمو السكاني وهذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو إقتصاد السوق؛
- إزدياد نشط الأعمال الخاصة بعد إتجاه العديد من الدول نحو خوصصة المؤسسات العمومية.
- المناخ الإيجابي تجاه تشجيع المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات المختلفة؛

أدت العولمة إلى زيادة فرص التجارة العالمية؛

- سهلت التجارة الإلكترونية عملية إنشاء المؤسسات، والقيام بالتصدير بتكاليف تعتبر زهيدة مقارنة بالتجارة التقليدية.

ويمكن إضافة بعض العوامل التي ترجع أساسا لأسباب إجتماعية كاستمرار مؤسسة الأسرة أو وراثة المؤسسة لتحسين الوضع الاجتماعي، أو الرغبة في الإنتماء لفئة معينة

كفئة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، كما أن الدافع الأساسي في الدول المتقدمة لخلق المؤسسات المصغرة هو تعظيم الأرباح بالنسبة لأصحابها[10].

2.2.2– أهداف المؤسسات المصغرة

يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[11]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الإستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الإستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق؛

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات؛

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب المختلفة؛

- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

3- الدراسة الميدانية: دراسة الدور التمويلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

اعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات عن المؤسسات المصغرة في الجزائر على أسلوب المسح الاجتماعي لعينة من تلك المؤسسات، وذلك بالاستعانة باستمارة الاستبيان التي مرت صيغتها بعدة مراحل من اجل إعدادها وضبطها في صورتها النهائية.

3.1- عينـة الدراسة

شملت العينة مؤسسات مصغرة ممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق التمويل الثلاثي، نظرا لأن أسلوب التمويل هذا يعكس بشكل واضح وجود فجوة في تمويل هذه المؤسسات، عكس التمويل الثنائي. وتمت الاستعانة بعينة عشوائية قدرها 162 مفردة، من المؤسسات المصغرة المشاركة أو التي حضر أصحابها أثناء المعرض الوطني الرابع للمؤسسة المصغرة الذي نظمته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20-26 جانفي 2007 بقصر المعارض بالجزائر العاصمة، لأن هذا النوع من المعارض يستقطب مؤسسات مصغرة من جميع الولايات. وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب في التطبيق نتيجة للصعوبات المتمثلة في كبر المجتمع المدروس وانتشاره الكبير؛ صعوبة الاستعانة بعناوين المستفدين (صعوبة الوصول إلى العناوين)، وتخوفهم في بعض الأحيان. وقد تم التطبيق الميداني للاستمارة خلال شهر جانفي من سنة 2007،

3.2- أداة جمع البيانات

تمت الاستعانة بأداة رئيسية لجمع البيانات وهي استمارة الاستبيان التي مرت عملية إعدادها وضبطها بمراحل متعددة، تمت الصياغة الأولية للاستمارة حيث اشتملت على سبعة وثلاثين (37) سؤالا، معظمها من الأسئلة نصف المفتوحة، تمحورت حول أدوار الوكالة ومراحل إنشاء المؤسسة المصغرة والمشاكل المرتبطة بذلك، ثم تم عرضها بالإضافة إلى الأستاذ المشرف على عدد من مسؤولي البنوك والوكالة المتخصصين في تمويل ومتابعة ودراسة المشاريع المقترحة من طرف الشباب المستثمر، الذين ابدوا العديد من الملاحظات على أسئلة الاستمارة من قبيل غلق بعض الأسئلة أو إعادة الصياغة في بعض الأحيان، وقد تم الأخذ بهذه الملاحظات.

بعد إعداد الاستمارة في صورتها الأولية تم تطبيقها على (12) مفردة للتأكد من فهم المبحوثين لها من حيث الصياغة والمعنى، ثم أجريت عليها التعديلات اللازمة. وبعد صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما تم الاستعانة بشكل ثانوي بأداة المقابلة مع بعض المسؤولين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا مع مراعاة أن سير المقابلة يتحدد بطبيعة تخصص وموقع المسؤول من الوكالة.

3.3- تقديم ووصف عينة الدراسة وملامح المؤسسات المصغرة فيها

3.3.1- وصف عينـة الدراسـة: قبل المرور إلى تحليل النتائج سوف نعرض أولا العينة الدراسة التي تمت دراستها.

1- حسب تاريخ التمويل من طرف الوكالة

الجدول رقم (02)

توزيع أفراد العينة حسب تاريخ التمويل من طرف الوكالة			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	قبل جانفي 2004	129	%79,63
2	بعد جانفي 2004	33	%20,37
المجموع		162	%100

أغلبية مؤسسات العينة تم تمويلها قبل تاريخ جانفي 2004 أي أن تمويلها تم في إطار الجهاز الأول للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (قبل التعديل في النصوص المنظمة للجهاز). وفي المقابل نجد خمس العينة ممول في إطار الجهاز الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أي بعد التعديل الذي بدأ حيز التطبيق من 3 جانفي 2004، هذا الأخير الذي تم فيه اتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية التي تخص جهاز الوكالة (الرفع من مستوى الاستثمار المسموح به، تخفيض المساهمة الشخصية، السماح بتوسعة النشاط...الخ).

ومن جهة أخرى فقد كانت النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع في الفئة [من 25 - 30 سنة [، بنسبة (47.53%) . وأغلبية المستفيدين في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هم من الفئات العمرية ما دون 30 سنة، ولاسيما مابين 25-29 سنة، وهذا نظرا من جهة لمحدودية الشريحة المستهدفة من طرف الجهاز من حيث العمر – ما بين 19 و 40 سنة-، بالإضافة إلى وجود شرط أداء أو الإعفاء من الخدمة الوطنية بالنسبة للفئة العمرية الأولى، وعادة تشمل هذه الفترة التكوين والدراسة مما ساهم نسبيا في انخفاض أفراد هذه الفئة مقارنة بالفئة الثانية. وربما تفسر الفجوة الكبيرة في النسبة بين الفئات العمرية ما دون 30 سنة والفئات الأكبر منها بميل الأكبر سنا عادة للاستقرار بتفضيلهم العمل مقابل اجر وعدم الرغبة في المخاطرة التي تعد إلى حد ما احد شروط العمل الحر.

2- توزيع المؤسسات حسب البنك المقرض

الجدول رقم (03)

توزيع المؤسسات حسب البنك المقرض			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	البنك الخارجي الجزائري BEA	4	%02,47
2	القرض الشعبي الجزائري CPA	10	%06,17
3	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	79	%48,77
4	البنك الوطني الجزائري BNA	59	%36,42
5	بنك التنمية المحلية BDL	09	%06,79
6	آخر	01	%00,62
المجموع		162	100%

مـن الجـدول يتبـين أن بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة علـى رأس البنـوك الممولـة للمؤسسات التي شملتها العينة بنسبة (48.77%)، ويلي ذلك البنك الوطني الجزائري بنسبة (36.42%)، وتـأتي بـاقي البنـوك بنسـب أقـل أهميـة، آخرهـا البنـك الخـارجي الجزائري بعدم تمويله لأي مؤسسة مصغرة. ووجود تباين كبير في نسب التمويل بين هذه البنوك لهذه المؤسسات رغم أن كلها بنوك عمومية، قد يعود إلى الاختلاف في انتشار شبكاتها البنكية على مستوى محلي، ورؤية مسؤوليها.

3- توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم (04)

توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	الخدمات	75	%46,30
2	الفلاحة	9	%05,56
3	الصناعة	42	%25,93
4	الحرف	25	%15,43
5	البناء	8	%04,94
6	آخر	3	%01,85
المجموع		162	%100

يلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات أكثر استقطابا لمشاريع الشباب في إطار الوكالة نسبيا، حيث تقدر نسبته في العينة المدروسة بحوالي (46.3%)، ويليه قطاع الصناعة (25.9%). وقد يرجع تفضيل قطاع الخدمات ولاسيما في مجال النقل، من جهة إلى وجود فرص استثمارية هامة في هذا المجال خاصة بعد حل الكثير من مؤسسات النقل العمومية، وتقلص نشاطها في مجال النقل في ظل تزايد الطلب. ومن جهة ثانية بساطة المؤهل المطلوب على مستوى الوكالة لغرض إنشاء مؤسسة في مجال النقل، حيث يتطلب ذلك فقط رخصة سياقة، كما تظهر لنا هذه النتائج توجه الشباب نسبيا إلى قطاع الصناعي.

3.3.2– ملامح المؤسسة المصغرة في إطار الدراسة

كشفت النتائج عن العديد من الملامح التي تميز المؤسسات المصغرة في عينة الدراسة من حيث عدد العمال، حجم الاستثمار، والشكل القانوني، فيما يعد انعكاسا لمعايير التعريف التي تميز المؤسسات المذكورة عن غيرها.

1- توزيع أفراد العينة حسب حجم الاستثمار الابتدائي

الجدول رقم (05)

توزيع أفراد العينة حسب حجم الاستثمار الابتدائي			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	اقل من (1)مليون دج	14	%08,64
2	من 1 مليون إلى اقل من 2 مليون دج	72	%44,44
3	من 2 مليون إلى أقل من 3 مليون دج	31	%19,14
4	من 3 مليون إلى أقل من 4 مليون دج	22	%13,58
5	من 4 مليون إلى أقل من 5 مليون دج	12	%07,41
6	من 5 مليون إلى أقل من 10 مليون دج	11	%06,79
المجموع		162	%100

من الجدول فإن أكثر من ثلثي أفراد العينة حجم مشاريعهم تقل عن مبلغ 3 مليون دج، في المقابل فإن 45 مستفيدا فقط تجاوز حجم الاستثمار في مشاريعهم هذا المبلغ ودون مبلغ 10مليون دج. ويبدو أن أكبر فئة للمؤسسات من حيث حجم المبالغ المستثمرة هي التي تتراوح مبالغها ما بين (1- 2 مليون دج)، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة المساهمة الشخصية للشاب في هذا المستوى من الاستثمار تتراوح بين (5%-10%) و أن المبلغ المتاح في هذا المستوى يعطي هامشا نسبيا اكبر للاستثمار مقارنة بالمستوى الأول – أقل من مليون دينار)، وهناك انخفاض نسبي في عدد المؤسسات التي يتجاوز حجم استثمارها مبلغ 4 مليون دج (23 مؤسسة)، قد يعود من جهة إلى ارتفاع المساهمة الشخصية للشاب في هذا المستوى من الاستثمار، ونظرا أيضا إلى أن هذا المستوى من الاستثمار سمح به فقط بعد جانفي 2004 في الجهاز الجديد لتشغيل الشباب.

2- توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

الجدول رقم (6)

توزيع المؤسسات حسب عدد العمال			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	لا يوجد عمال	02	%01,23
2	من 1 إلى 9 عمال	122	%75,31
3	من 10 إلى 49 عامل	36	%22,22
4	أكبر من 49 عامل	02	%01,23
المجموع		162	%100

فيما يخص عدد العمال، يتضح أن حوالي ثلثي المؤسسات التي شملتها العينة تشغل عمالة أقل من 10أفراد. ويعكس التداخل بين مفهوم المؤسسات المصغرة والمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، حيث يسود نمط المؤسسات المصغرة التي يعمل بها أقل من 10 عمال.

3- توزيع المؤسسات في العينة حسب الشكل القانوني

الجدول رقم (7)

توزيع المؤسسات في العينة حسب الشكل القانوني			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	شخص طبيعي	98	%60,49
2	شخص معنوي	64	%39,51
المجموع		162	%100

يظهر لنا الجدول السابق أن غالبية افرد العينة يفضلون اعتماد الشكل القانوني "شخص طبيعي"، ربما قد يعود إلى بساطة إجراءات التأسيس واستخراج التراخيص بالنسبة لاعتماد هذا الشكل القانوني للمؤسسة نسبيا إلى الإجراءات القانونية الخاصة بتأسيس شركة أو مؤسسة، وعند التدقيق في الخيار الثاني "شخص معنوي" نجد أنه من بين (64) مؤسسة التي تعتمد الشكل القانوني "شخص معنوي" نسبة (81.25%) منها في شكل شركات، غالبيتها تم إنشاؤها قبل اعتماد الجهاز الجديد لتشغيل الشباب (جانفي 2004) بنسبة (78.85%)، وقد يعود ذلك إلى الاعتقاد السائد عند انطلاق الجهاز باشتراط شكل قانوني جماعي كما كان عليه برنامج تشغيل الشباب الأول –يشترط تعاونيات- بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للمساهمة الشخصية، مما ينقص من قدرة الفرد الواحد على توفيرها دون الحاجة إلى شركاء في المشروع وذلك قبل تطبيق الجهاز الجديد لتشغيل الشباب.

3.4- تحليل إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الدراسة

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه أصحاب المؤسسة المصغرة، مع التركيز على مشكلة التمويل سواء أثناء فترة الانجاز أو فترة الاستغلال.

3.4.1- على مستوى الوكالة والبنك والهيئات الإدارية الأخرى

من خلال التحليل لمراحل إنجاز مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة، يتبين أن هناك مجموعة من الهيئات التي تتدخل في خلق هذه المؤسسات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأي قصور وظيفي على مستوى هذه الهيئات يمكن أن يؤثر بدرجات متفاوتة على إمكانية إنشاء هذه المؤسسات. ولذلك يمثل دور كل من الوكالة، و البنوك، والهيئات المانحة للتراخيص، دورا أساسيا في خلق هذه المؤسسات، وذلك لكون البنك يمثل المساهم الأكبر في تمويل هذه المؤسسات، والوكالة باعتبارها كداعم وممول لها، والهيئات المانحة للتراخيص، هي التي تمنح الشكل القانوني والتراخيص التي تسمح لهذه

المؤسسات بممارسة النشاط الاقتصادي في الإطار الرسمي. وعلى ذلك تم تناول المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسات المصغرة على مستوى هذه الهيئات مع التركيز على أبعاد مشكلة التمويل قبل وبعد إنشاء المؤسسة المصغرة وذلك كما يلي:

بالنسبة لمرحلة الحصول على شهادة الأهلية، وهي المرحلة التي تتم على مستوى مصالح الوكالة – وهي الشهادة التي تعتبر بمثابة قبول تمويل إنشاء المؤسسة المصغرة جزئيا من طرف الوكالة بواسطة قرض بدون فائدة – أشار الكثيرون من أفراد العينة بنسبة(72%) أن مدة هذه المرحلة أقل من شهر واحد، وفي حالات اقل بنسبة (23%) تكون هذه المدة ما بين 2-3 أشهر.

بالنسبة لمدة مرحلة الحصول على الموافقة البنكية التي تتم على مستوى البنك – تعتبر موافقة مبدئية من طرف البنك بتمويل إنشاء المؤسسة المصغرة بقرض حسب الهيكل المالي المحدد في الدراسة لتقنية الاقتصادية للمؤسسة المعد مسبقا من طرف الوكالة – أجاب في حالات قليلة أفراد العينة أن هذه المدة أقل من شهر (2%) و ما بين 2-3 أشهر(7%) ومابين 4-6 أشهر(10%).

ويرى (44%) من أفراد العينة أن هذه المدة تتراوح ما بين 7-12 شهرا وأجاب (26%) منهم أنها تتراوح ما بين 13-18 شهرا ومنهم من تجاوزت هذه المدة لديه السنتين وهي فترات كبيرة بكل المعايير.

أما مرحلة الحصول على القرض بدون فائدة من طرف مصالح الوكالة أشار غالبية أفراد العين أن هذه المدة كانت اقل من شهر واحد (50%) أو ما بين 2-3 أشهر بنسبة (47%).

بالنسبة لمرحلة الحصول على الصك البنكي لغرض حيازة العتاد – تتم هذه المرحلة على مستوى البنك بعد استكمال جميع الإجراءات لاسيما دفع المساهمة الشخصية، الحصول على قرض الوكالة، تعبئة القرض البنكي، حيث يتسلم صاحب المؤسسة صكا بنكيا بمبلغ العتاد أو التجهيزات بصفة عامة، ويكون باسم مورد العتاد – كانت إجابة أكثر من نصف أفراد العينة (55%) أن هذه المدة تتراوح ما بين 2-3 أشهر ونسبة (26%) من العينة ترى أن هذه المدة تتراوح مابين (6 أشهر) وكما بلغت هذه المدة سنتين في بعض الحالات.

أما مرحلة إنجاز المشروع فهي تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بتسليم الصك المسلم له من طرف البنك إلى مورد العتاد مقابل أن يسلمه العتاد، ويستكمل باقي إجراءات انطلاق المؤسسة في النشاط، وهذا بصفة عامة، وكانت مدة هذه المرحلة لأكثر من نصف العينة(59%) تتراوح مابين 2- 3أشهر وكانت هذه المدة ما بين 4-6 أشهر بالنسبة (23%) من أفراد العينة، وتتوقف مدة هذه المرحلة على مدى جدية ونشاط صاحب

المؤسسة من جهة وعلى مدى جدية الممول وقدرته على توفير العتاد بالمواصفات المطلوبة وفي الوقت المناسب من جهة أخر،وهذا بصفة عامة.

تعكس هذه النتائج بشكل نسبي أن مدة مراحل إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي تتم على مستوى لوكالة لا تتجاوز في معظم الحالات 3 أشهر، كما تعكس نسبيا طول هذه المدة بالنسبة للمراحل التي تتم على مستوى البنك فبالنسبة لمدة مرحلة الحصول على الموافقة البنكية فكانت مابين 7-18 شهرا بنسبة (70%) من الحالات، وكانت مدة مرحلة الحصول على الصك البنكي مابين 2-6أشهر بنسبة (81%) من أفراد العينة.

3.4.2- على مستوى المؤسسات وأصحابها

1- مصدر الحصول على المساهمة المالية في المشروع

الجدول رقم(8)

مصدر الحصول على المساهمة المالية في المشروع *			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	مدخرات شخصية	122	%75,31
2	بإعانة من العائلة أو الأصدقاء	130	%80,25
3	الاقتراض من شخص آخر	115	%70,99
4	أخرى	54	%33,33

من خلال الجدول رقم 8، يتضح أن شباب أفراد العينة اعتمدوا في توفير مبلغ المساهمة الشخصية في مشاريعهم، على كل من إعانات العائلة أو الأصدقاء في المرتبة الأولى، ثم تأتي المدخرات الشخصية، ثم بعدها يأتي الاقتراض من شخص آخر (السوق غير الرسمي للتمويل)، بنسب أهمية متقاربة (75.31%)،(80.25%)،(71%) على التوالي.

هناك تقارب في نسب استعمال مصادر التمويل المذكورة، ويعكس هذا استعمال أكثر من مصدر في توفير المساهمة الشخصية هذا من جانب، ومن جانب ثان صعوبة توفير المساهمة الشخصية. ومن خلال تصنيف الإجابات المفتوحة للسؤال الخاص بمصادر التمويل – الخيار رقم :4 – تبين أن 43 فردا من أصل 54 أعطوا إجابة مفتوحة، كانت إجاباتهم تتمحور حول مورد العتاد كمصدر من مصادر التمويل للحصول على المساهمة الشخصية، وهذا ما قد ينعكس سلبا على سعر أو نوعية أو كمية المعدات والتجهيزات المسلمة لاحقا للمؤسسة، والقوة التفاوضية للمؤسسة أمام مورد العتاد، كما أن الاعتماد على السوق غير الرسمي قد يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية وفي بعض الأحيان شركاء غير رسميين يهمهم تقاسم الإيرادات فقط دون الاهتمام باستمرار وتطوير المؤسسة وتسديد التزاماتها، مما قد يزيد من فرص تعثر هذه المؤسسات.

ويرى موظفو الوكالة من خلال المقابلات التي تمت معهم أن مبلغ المساهمة الشخصية ملائم، بالمقارنة مع مبلغ الاستثمار والنسب المطبقة في البلدان الأخرى التي لها تجارب مشابهة لتجربة الوكالة، إضافة إلى أخذ الوكالة هذا المشكل بعين الاعتبار حينما تم تطبيق الجهاز الجديد لتشغيل الشباب في جانفي 2004 حيث حصر نسبة المساهمة ما بين (5%و10%) بعد أن كانت ما بين (5%و20%).

2- مصدر وجود صعوبات على مستوى البنك

يرجع أفراد العينة هذه الصعوبات إلى مجموعة من الأسباب:

في المرتبة الأولى والثانية كل من طول فترة الانتظار للحصول على موافقة البنك لتمويل المشروع بنسبة (82,61%)، وطول الفترة الفاصلة بين الحصول على قرض الوكالة والحصول على الصك البنكي لحيازة العتاد بنسبة(72,17%).

ويأتي في المرتبة الثالثة والرابعة كل من سوء الاستقبال بنسبة (68,70%) والوساطة بنسبة (66,96%).

وجاءت في المرتبة الخامسة السبب المتعلق بـ الضمانات والشروط غير المناسبة التي يفرضها البنك بأهمية نسبية (44,35%).

وجاءت بقية الأسباب بأهمية نسبية أقل تنحصر مابين (28,70% - 16.52%) من بين أسباب الصعوبات التي تواجه أصحاب المؤسسات موضوع عينة الدراسة أمام البنك.

وتعكس هذه الآراء وجود بطء في الإجراءات سواء بالنسبة للموافقة المبدئية بالتمويل التي يمنحها البنك لصاحب المشروع بعد دراسته، أو لاستكمال إجراءات التمويل على مستوى البنك كآخر إجراء لإنجاز المشروع.

كما تعكس أن أصحاب المشاريع يجدون صعوبة في استقبالهم من طرف مصالح البنك بغرض طلب تمويل بنسبة هامة، مما قد يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى الوساطة أو التخلي تماما عن فكرة إنشاء مؤسساتهم. ومن المثير للانتباه أن يذكر (77) مستفيدا(66.96%) أن هناك حالات وساطة لتيسير إجراءات التمويل على مستوى البنك ومن ثم عدم تكافؤ الفرص بين المستفيدين، والأكثر إثارة للانتباه أن الإجابات المفتوحة عن هذا السؤال تشير إلى وجود حالات رشوة قد تؤدي إلى تعقيد الأمور أكثر، الأمر الذي يشير إلى ضرورة مواجهة حالات الانحراف المذكورة وضبط الأمور بتوفير المساءلة والشفافية أكثر.

ولخص أحد مسؤولي البنوك* أن سبب النقص في الاستقبال على مستوى محلي - وليس سوء وعدم الاستقبال – يعود إلى نقص التأطير وكثرة الطلبات بحيث أن المكلف بالدراسات واحد في أحسن الأحوال فقط يقوم بدراسة الملفات الخاصة بالأجهزة الثلاثة،

جهاز دعم تشغيل الشباب، جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وجهاز القرض المصغر، بالإضافة إلى عمله اليومي الخاص بالسير العادي للبنك.

3- الضمانات المطلوبة من طرف البنك

الجدول رقم (9)

الضمانات المطلوبة من طرف البنك *			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	الانخراط في صندوق ضمان القروض البنكية	162	%100
2	تأمين العتاد والتجهيزات ضد جميع الأخطار مع رهنه للبنك	133	%82,10
3	ضمانات شخصية (طلب كفالة شخص آخر)	97	%59,88
4	ضمانات عقارية	25	%15,43
5	أخرى	4	%02,47

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن البنوك تطلب الانخراط في صندوق ضمان القروض البنكية الخاص بالوكالة، كضمان بالنسبة لكل المؤسسات الممولة في إطار الوكالة، ثم يأتي رهن العتاد والتجهيزات وتأمينها ضد جميع الأخطار لصالح للبنك بأهمية نسبية (82.10%) كضمان إضافي للبنك، ويلي ذلك طلب كفالة شخص آخر كضمان للبنك بأهمية نسبية (59.88%). وهو ما يعوق الكثير من الشباب في استكمال إجراءات التمويل رغم عدم ورود هذا النوع من الضمانات في الاتفاقية بين البنوك والوكالة وصندوق الضمان.

وتأتي الضمانات العقارية بأهمية نسبية (15.43%)، ويعود سبب طلب ضمانات عقارية إلى أن بعض المؤسسات مولت في فترة سابقة لإحداث صندوق ضمان القروض البنكية الخاص بالوكالة، كما أن بعض هياكل الاستثمار لبعض المشاريع الممولة هي في شكل مباني بشكل أساسي، لذا يتم رهنها لصالح البنك.

4- مدى مناسبة شروط الحصول على القرض البنكي

الجدول (10)

مدى مناسبة شروط الحصول على القرض البنكي			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	مناسبة	16	% 09,88
2	مناسبة إلى حد ما	32	%19,75
3	غير مناسبة	114	%70,37
المجموع		162	%100,00

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق أن غالبية افرد العينة (70.37%) ترى عدم مناسبة شروط منح القروض لإمكانات المستفيدين، وبسؤال المستقصى منهم

الذين يرون عدم تناسب تلك الشروط لإمكانيات المستفيدين – 114 فردا من العينة- عن أهم الشروط التي يجدونها غير مناسبة كانت نتائج إجاباتهم مرتبة كالتالي :

أشارت نسبة كبيرة (75.44%) من المستقصى منهم أن فترة السماح الممنوحة (التي يبدأ بعدها تسديد دفعات القرض) تعتبر قصيرة، مما قد يؤثر سلبا على قدرة المؤسسات على بداية تسديد دفعات القرض البنكي، لأن هذه المؤسسات تحتاج إلى مدة أطول لفترة السماح الممنوحة كي تحقق عائد يمكنها من بداية تسديد دفعات القرض.

يرى ما نسبته (72.81%) من الأفراد المستقصى منهم ارتفاع قيمة غرامات التأخير عند التأخر في سداد القرض من أهم الشروط غير المناسبة المتعلقة بمنح القرض، رغم أن القروض تكون بسعر فائدة مدعم، وهذا ما يتوافق مع النتائج المتعلقة بقصر فترة السماح مما يسهم في تكاليف إضافية نتيجة التأخر في سداد القرض.

كثرة الضمانات المطلوبة كشرط للحصول على القرض البنكي، مما يؤدي إلى تعقد إجراءات الحصول على القرض، حيث يرى (64.97%) من المستقصى منهم أن الضمانات المطلوبة غير مناسبة لكثرتها وصعوبتها، ولاسيما الضمانات الشخصية أي طلب كفيل يشترط فيه الملاءة، يضمن في حالة عدم وفاء صاحب المؤسسة بالتزاماته اتجاه البنك، مما يصعب من استكمال إجراءات الحصول على القرض البنكي .

ويأتي كل من قصر مدة تسديد القرض بأهمية نسبية (57.02%) الذي ينتج عنه ارتفاع في مبلغ الدفعات بأهمية نسبية (55.26%)، كشرطين غير مناسبين للحصول على القرض في نظر المستقصى منهم، وهو يتوافق أيضا مع نتيجة السؤال المتعلق بفترة السماح.

ويأتي بدرجة أقل أهمية شرطي ارتفاع المصاريف المتعلقة بشروط منح القرض و إرتفاع معدل الفائدة بنسب (15.79%) و(13.16%) على التوالي، وهذا ما يعكس فعالية الدعم الموجه في هذا المجال .

5- الحصول على كامل المبلغ المطلوب لغرض انجاز مشروع

الجدول رقم (11)

الحصول على كامل المبلغ المطلوب لغرض انجاز مشروع			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	94	%58,02
2	لا	68	%41,98
المجموع		162	%100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (41.98%) من أفراد العينة لم يحصلوا على كامل المبالغ المطلوبة لغرض انجاز مشاريعهم، ويرى (4.41%) من هؤلاء أن ذلك لا يؤثر

على نشاط المؤسسة لكن الأغلبية منهم (95.59%)- 65 فردا من أصل 68 فرد - ترى أن عدم الحصول على المبالغ المطلوبة يؤثر على:

- انجاز الاستثمارات بمواصفات اقل من الواجب بأهمية نسبية (61.76%)؛
- صعوبة في خزينة المؤسسة بأهمية نسبية (57.35%)؛
- عدم انجاز بعض الاستثمارات كما كان محددا في الدراسة بأهمية نسبية (51.47%)؛
- عدم القدرة على تطوير نشاط المؤسسة بأهمية نسبية (36.76%)؛
- التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة بأهمية نسبية (33.82%).

من خلال هذا يتبن أن عدم الحصول على كامل المبلغ المطلوب لتمويل هذه المؤسسات لا يؤدي فقط إلى عدم تمكن أصحابها من التشغيل الجيد لها، ولكن يمكن أن يؤدي إلى توقف هذه المؤسسات عن النشاط، أو إلى بيع أصل من الأصول لغرض ضمان استمرارية المؤسسة، وهو مخالف لدفتر الشروط الممضي مع الوكالة، وهو ما لمسناه في الإجابات المفتوحة عن هذا السؤال.

6- المشاكل المالية بعد إنشاء المؤسسة

الجدول رقم (12)

المشاكل المالية بعد إنشاء المؤسسة			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	98	%60,49
2	لا	64	%39,51
المجموع		162	%100

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف العينة واجه مشكلات مالية، وقد أشار الذين واجهوا مشكلات مالية (98 فردا) إلى التغلب على هذه المشاكل تم بإعانة من العائلة أو الأصدقاء بـ أهمية نسبية (80.61%)، ثم بقرض من طرف المورد (65.31%)، وبعدها بالاقتراض من شخص آخر(62.24%)، ثم تأتي إعادة جدولة القرض البنكي (59.18%)، ثم تليها وبنسب أقل أهمية كل من اللجوء إلى إدخال شركاء جدد في المؤسسة (25.51%)، والاعتماد على المدخرات الشخصية(12.24%) وبقرض جديد من البنك (2.04%).

تعكس هذه النتائج اعتماد هذه المؤسسات في حل مشاكلها المالية بالدرجة الأولى على العائلة والأصدقاء والموردين والسوق غير الرسمي، وعليه افتقاد القدرة على الحصول تمويل من هذه المصادر سيترتب عليه صعوبات في التمويل وبالتالي تزداد نسبة التعثر

هذه المؤسسات، كما تعكس أيضا ضعف أو انعدام اعتمادها على البنك في حل مشاكلها المالية لاسيما الحصول على قرض جديد.

7- سبب عدم اللجوء إلى البنك لحل المشاكل المالية للمؤسسات

الجدول رقم (13)

سبب عدم اللجوء إلى البنك لحل المشاكل المالية للمؤسسات			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	رفض البنك للتمويل	25	%40,32
2	إجراءات الحصول على قرض معقدة جدا	17	%27,42
3	رفض استقبالي لشرح ظروف طلبي للقرض	11	%17,74
4	عدم مناسبة التمويل المتوفر مع احتياجاتي التمويلية	5	%08,06
5	ارتفاع تكلفة التمويل(سعر الفائدة ومصاريف القرض)	2	%03,23
6	أخرى	2	%03,23
المجموع		62	%100

من خلال نتائج الجدول رقم 13 الذي يتضمن آراء الأفراد المستقصى منهم الذين واجهوا مشاكل مالية ولم يلجؤوا للبنوك في حلها (62 فردا)، أي مجموع الذين واجهتهم مشاكل مالية (98 فردا) محذوف منها عدد الذين تحصلوا على قرض جديد (2 أفراد)، والذين قاموا بإعادة جدولة القرض البنكي (34 فردا). ويرى هؤلاء أن سبب عدم لجوئهم للبنك لحل مشاكلهم المالية يعود إلى مجموعة من الأسباب في نظرهم مرتبة حسب درجة الأهمية كما يلي:

- رفض البنك للتمويل على رأس أسباب عدم اللجوء للبنك لحل المشاكل المالية بأهمية نسبية (40.32%) .
- تعقد إجراءات الحصول على قرض بأهمية نسبية (27.42%).
- رفض الاستقبال من طرف البنك لشرح ظروف طلب القرض، بأهمية نسبية (17.47%)، هو ما يتفق مع النتائج السابقة.
- عدم مناسبة التمويل المتوفر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات (08.06%) وارتفاع تكلفة التمويل(3.23%).

تبين هذه النتائج وجود صعوبات واضحة تحول دون لجوء هذه المؤسسات إلى التمويل البنكي.

8- سبب رفض البنك لطلب التمويل

الجدول رقم (14)

سبب رفض البنك لطلب التمويل			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	عدم القدرة على توفير الضمانات المناسبة	20	%80,00
2	التاريخ الائتماني السيئ مع البنك	17	%68,00
3	النشاط المطلوب تمويله أصبح خارج الأنشطة التي يملوها البنك	4	%16,00
4	طلب القرض لا يتضمن معلومات كافية	3	%12,00
5	أخرى	2	%08,00

تظهر لنا نتائج الجدول السابق أن الأسباب التي تم بناءا عليها رفض طلب التمويل- 25 فردا- من طرف البنك مرتبة حسب أهميتها النسبية كما يلي:

- عدم القدرة على توفير الضمانات بأهمية نسبية (80%).
- التاريخ الائتماني السيئ مع البنك بأهمية نسبية (68%).
- النشاط المطلوب تمويله أصبح خارج الأنشطة التي يملوها البنك بأهمية نسبية (16%).
- طلب القرض لا يتضمن معلومات كافية بأهمية نسبية (12%).

تعكس هذا النتائج من جهة أن البنك يفرض ضمانات إضافية بالنسبة لتمويل هذه المؤسسات بعد إنشائها واعتبارها كزبون عادي، حيث تعجز هذه المؤسسات على توفيرها، وهو ما يتوافق مع ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة، عكس مرحلة ما قبل الإنشاء حيث يقوم بتمويلها، بالإعتماد بشكل أساسي على الغطاء الذي يمنحه لها صندوق ضمان القروض البنكية كضمان لتمويلها، (يظهر هنا مدى أهمية هذا الضمان في تيسير تمويل هذه المؤسسات).

ومن جهة أخرى فان رفض تمويل هذه المؤسسات بسبب تاريخها الائتماني السيئ مع البنك (عدم التسديد المنتظم لأقساط القرض البنكي)، قد يعود إلى عدم مناسبة شروط منح القرض التي يفرضها البنك كما تم التطرق إليه سابقا بخصوص (مدة القرض، فترة السماح...الخ، كما أن هذا السبب يمكن أن لا يسمح باستفادة هذه المؤسسات من تمويل توسعة نشاطها رغم إمكانية استفادتها من الغطاء الذي يمنحه صندوق الضمان في هذه الحالة.

9- الخدمات التمويلية المرغوب في الحصول عليها

الجدول رقم (15)

الخدمات التمويلية المرغوب في الحصول عليها *			
الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
01	تبسيط إجراءات الحصول على تمويل (الاستغلال، الاستثمار)	114	%70,37
02	توفير التمويل الإسلامي	101	%62,35
03	ضمان القروض	98	%60,49
04	تيسير شروط الإقراض من حيث، الدفعات، فترة السماح	63	%38,89
05	تنويع مصادر التمويل (مثل القرض الإيجاري)	29	%17,90
06	الدعم الجزئي لمعدل الفائدة	7	%04,32
07	أخرى	5	%03,09

يظهر من خلال الجدول السابق مايلي:

جاءت الرغبة في تبسيط إجراءات الحصول على تمويل على رأس الخدمات التمويلية التي تم اختيارها من قبل مفردات العينة حيث تم اختيارها بنسبة(70.37%) من طرف أصحاب المؤسسات المصغرة، الذين شملتهم العينة كمقترح رئيسي لمواجهة مشكلة التمويل.

احتلت المركز الثاني والثالث بنسب متقاربة كلا من الرغبة في توفير التمويل الإسلامي بأهمية نسبية بلغت حوالي 62.35%،وتوفير خدمة ضمان القروض بأهمية نسبية بلغت (60.46%) .

وجاء في المركز الرابع بدرجة أهمية أقل تيسير شروط الإقراض بنسبة(38.89%).

ولم يلق مقترح تنويع مصادر التمويل قبولا كبيراً بين أفراد العينة، كذلك لم تلق فكرة الدعم الجزئي لمعدل الفائدة و تقديم الاستشارات في ميدان التمويل قبولا ملموسا بين أفراد عينة أصحاب المؤسسات المصغرة كمقترحات لمواجهة مشكلة التمويل.

ويتضح من التحليل أن أهم العناصر التي يواجهها أصحاب المؤسسات موضوع الدراسة في مشكلة التمويل هي تبسيط إجراءات الحصول على تمويل، والعقبة الثانية حساسيتهم للتعامل مع البنوك التقليدية نظرا لأن صيغ التمويل التي توفرها لا تتلاءم مع القيم السائدة في المجتمع، وبالتالي يبحثون عن الصيغ الإسلامية للتمويل. كما يتضح أيضا مدى أهمية خدمة ضمان القروض في تمويل هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى عدم قبول أصحاب هذه المؤسسات بالصيغ المستحدثة للتمويل، وقد يرجع ذلك إلى عدم المعرفة والفهم لهذه النوعية من الأساليب، وهو ما يوجه النظر إلى أهمية نشر الوعي التمويلي وتبسيط

الأفكـار الجديـدة لأصـحاب المؤسسـات المصـغرة مـن قبـل أي جهـة يمكـن أن تتـولى عملية تمويل هذه المؤسسات.

4- الـخاتـمة

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة فـي فعاليـة دور الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب، بدراسـة ميدانيـة علـى عينـة مـن المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وإنطلاقا من ذلك نخلص إلى جملة من النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد صحة أو خطأ الفرضيات، ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع.

4.1- نتائج اختبار الفرضيات

لقد تم إثبات الفرضية الإولى، والتي تتمثل في وجود مشكلات وصعوبات عديدة ومتنوعة تعاني منها المؤسسات المصغرة تحول دون نجاحها، ويبرز مشكل التمويل كأحد أهم المعوقات التي تقف أمام تنمية المؤسسات المصغرة، فبالرغم من السياسات والمصادر التمويلية المتاحة تبقى إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبـات الإحتياجـات التمويليـة؛ حيـث توصـلنا إلـى أن المؤسسـات المصـغرة، وإن احتاجت إلى رؤوس أموال صغيرة وإمكانيات مادية غير كبيرة، إلا أنها في حاجة شديدة للوصل إلى مصادر التمويل، والحصول على التمويل المناسب من حيث النوع، الحجم، والوقت المناسب خلال دورة حياتها شأنها في ذلك شأن المؤسسات الكبيرة؛

إن البنوك التجارية، وخصوصا المتحفظة منها، لا تميل إلى تمويل المؤسسات المصغرة أو الجديدة لكونها من وجهة نظرهم، أكثر مخاطرة ولنقص الخبرة لدى أصحابها، ولصعوبة تحضير دراسة الجدوى...الخ، و تتحيز في منح القروض للمؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الأصغر حجما لأسباب عديدة منها : انخفاض تكلفة عملية الإقراض، وتوفر المعلومات والقوائم المالية عن المؤسسات الكبيرة، وتوفر أصول كافية لضمان القروض، وفي الأحوال التي تقدم فيه قروض للمؤسسات الأصغر حجما، فإنها غالبا تطلب ضمانات لا تناسب هذه المؤسسات رغم وجود العديد من الأساليب المستحدثة في التمويل تناسب خصوصية هذه المؤسسات؛

وتنعكس مشكلة التمويل على سلوك المؤسسات المصغرة في محيطها الاقتصادي، حيث يضطر الكثير منها في معاملاتها إلى الاقتراض من السوق غير الرسمي للتمويل، مع ما يحمله ذلك من ارتفاع في سعر الفائدة وزيادة في مصاريف التمويل، مما يزيد في فرص فشل المؤسسات المصغرة، ويقلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل الذي كانت ستجنيه هذه المؤسسات لو توافرت لها الموارد التمويلية المناسبة؛

أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في اعتبار انه بالرغم من الدور المنوط بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إلا أن هناك قصورا واضحا في فعالية دور الوكالة في تمويل المؤسسات. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كتطبيق لسياسة تمويل محلية للمؤسسات المصغرة في الجزائر، فقد أثبتنا صحة هذه الفرضية، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

في إطار التوسيع في نسيج المؤسسات المصغرة في الجزائر أحدثت مجموعة من الأجهزة التي تدعم إنشاء هذه المؤسسات، هي جهاز القرض المصغر وجهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35) و(50) سنة، الذي أنشئ في دسيمبر 2003، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي بدأت في مهامها منذ منتصف سنة 1997، وتم تشجيع البنوك على مرافقة هذه الأجهزة بإحداث صناديق لضمان القروض، وكل هذه الإجراءات بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي وذلك من خلال مساعدة أصحاب الدخل المحدود بخلق فرص عمل جديدة و تنمية ملكات العمل الحر لدى الشباب الراغبين في الاستثمار؛

يحظى جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاهتمام نظرا لخبرته ولحداثة الأجهزة الأخرى من جهة ولتوفره على النصيب الأكبر من هذه المؤسسات، ولاستهدافه للفئة الأكثر أهمية في الجزائر (فئة الشباب) من جهة ثانية، حيث تحول إلى جهاز ذي طابع خاص يتولى مسؤولية تعبئة الموارد والجهود نحو تنمية المؤسسات المصغرة، ويهدف إلى دعم وتمويل وإقامة مؤسسات مصغرة والتوسع في القائم منها لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة، ويقوم جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتحقيق أهدافه من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والإعانات بواسطة 53 فرعا عبر 48 ولاية فضلا على العمل لترسيخ ونشر قيم العمل الحر لدى الشباب؛

وبالنسبة للفرضية الأخيرة والمتمثلة في أن مشاكل التمويل في المؤسسات المصغرة ساهم فيه أيضا كل من أصحاب الإحتياجات التمويلية من جهة، ومؤسسات التمويل من جهة أخرى، فإن التباين في نسب التمويل على المستوى الجغرافي والفارق الكبير بين عدد طلبات التمويل وعدد المؤسسات الممولة على مستوى الوكالة، يعود بالدرجة الأولى إلى قرارات التمويل من طرف البنوك وعلى درجة تمثيل هذه الأخيرة على مستوى محلي، وبالدرجة الثانية لمصالح الوكالة. فقصورها في انجاز دراسات الجدوى للمشاريع المقترحة أدى إلى قبول تقريبا كل المشاريع التي تتوفر فيها الشروط الإدارية وإهمال الجانب الاقتصادي لها مما ضاعف في عدد طلبات التمويل المودعة، ويضاف إلى ذلك مسؤولية أصحاب المشاريع أنفسهم (طالبي التمويل) في عدم اقتراحهم لأفكار مشاريع جديدة في غالبية الحالات حيث يعتمد على تقليد المشاريع المقامة.

تعاني المؤسسات المصغرة في الجزائر من مشكلة التمويل شأنها شأن مؤسسات القطاع الخاص الأخرى من الصعوبات التي يخلقها النظام المالي في الجزائر، كالتسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض وغياب هيئات تمويل متخصصة...الخ.

4.2- توصيات الدراسة

بهدف إكساب بحثنا فائدة أكثر وبناء على ما تقدم من نتائج، يمكن إجمال بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا وذلك على مستويين:

4.2.1- على المستوى العام

يتطلب نمو وتطوير المؤسسات المصغرة توفير مناخ صحي وسليم بدءا من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة الاستغلال والتوسع وذلك بـ : خلق البيئة الاقتصادية التي تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات وهذه البيئة الاقتصادية لابد أن يتوافر فيها مجموعة من الشروط أهمها القضاء على الفساد الذي يؤدي إلى حجب مبدأ تكافؤ الفرص وبالتالي يؤدي بالشباب إلى التخوف والإحجام عن الاستثمار في المؤسسات المصغرة، ومكافحة أساليب الوساطة والمحسوبية التي تعتبر الآن شرطا لإمكانية حصول الشباب على قروض.

إجراء مسح شامل للمؤسسات المصغرة من حيث نوعياتها والمنتجات التي تقوم بإنتاجها والطاقة الإنتاجية الفعلية، نوعية المواد الأولية المستخدمة، وغيرها، حيث يساعد ذلك صانعي السياسات على رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف التخطيط للمؤسسات المصغرة، وربطها بالمزايا المادية والمكانية التي تحقق انتشار المؤسسات المصغرة بدلا من تركزها في المدن الشمالية على النحو الذي أوضحته الدراسة.

إزالة المعوقات التشريعية والإدارية وإيجاد إطار قانوني ملائم لعملها، سواء ما يتصل منها بانطلاق النشاط لهذه المؤسسات من حيث، تعدد الموافقات والتسجيل، والحصول على التراخيص أو بعد بداية النشاط خاصة فيما يتصل بمجالات التسويق.

ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات المصغرة على غرار بعض الدول. والعمل على التوسع في إنشاء هيئات ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة، ولاسيما قروض الاستغلال. ودعم القدرة التسويقية وتنمية هذه المؤسسات، عن طريق إنشاء مركز معلومات متخصص، يوكل إليه القيام بتجميع وتحديث قواعد بيانات عن المؤسسات المصغرة تساعد في عملية التبادل التجاري وتنشيط الصادرات؛

توفير معلومات عن كيفية الاستفادة من الاستثناءات والإعفاءات الواردة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية؛ ومكافحة إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة التي تنافس

منتجات المؤسسات المصغرة مع تخفيض الرسوم، الجمركية على الواردات هذه المؤسسات من المواد الأولية و تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد والاهتمام بالجودة.

تحديد عددا من المقومات يجب أن تتوفر في الشباب الراغب في إقامة المؤسسات المصغرة، التي سوف تضمن بقاءها وتطورها مثل الصفات والخصائص الشخصية كالجدية، وتحمل المسؤولية، القدرة على الابتكار والإبداع، القدرة على الاتصال، الشخصية القيادية، المهارات الإدارية والخبرة الفنية في المجال الذي يختاره، ويمكن توفير هذه المقومات بالعمل على محورين أحدهما طويل الأجل بتطوير نظام التعليم الذي يكفل تأهيل الشباب فنيا وإداريا خلال المراحل التعليمية، والآخر قصير الأجل من خلال البرامج الإعلامية الموجهة، إعداد لبرامج التكوين وإعادة التأهيل الإداري بهدف إكساب المهارات المتنوعة، توفير قنوات الإرشاد وتقديم الخدمات الإدارية والمحاسبية للشباب.

4.2.2- على مستوى الوكالة

1- في مجال الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع

يجب مراعاة الدقة والواقعية عند إعداد دراسات جدوى المشروعات المقترحة من طرف الشباب المستثمر، على مستوى الوكالة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

توفير خبراء متخصصين في دراسات الجدوى بفروع الوكالة، حيث يقومون بدراسة الفرص الاستثمارية الممكن استغلالها محليا وتوجيه الشباب للمشروعات الأكثر نجاعة؛ الاستفادة من الجامعات ومخابر البحث الجامعية في عمل دراسات الجدوى للفرص الاستثمارية المراد استغلالها؛ ضرورة التنسيق بين مصالح الوكالة والبنك في دراسة المشاريع لتفادي الازدواجية في الدراسة ولربح الوقت، ولتجنيب الوكالة تأهيل مشاريع لا يقوم البنك بتمويلها لأسباب اقتصادية أو تنظيمية.

وفي مجال التمويل، تبسيط إجراءات الحصول على القرض وذلك من خلال: إعادة النظر في الإجراءات الحالية للحصول على القرض وإلغاء غير الضروري منها؛ إعادة النظر في الوثائق المطلوبة واستبعاد غير الضروري منها؛ إنشاء مكتب اتصال بمقر الوكالة يتولى معالجة المشكلات الخاصة بإجراءات منح القروض والاتصال بالجهات المعنية لتيسيرها؛ تفعيل آلية مرافقة الشباب أصحاب المشاريع أمام البنوك لتسهيل عملية الاستقبال وتقريب وجهات النظر والحد من العراقيل والسلوكيات السلبية التي قد تواجههم قبل تقديم ملفاتهم للبنك؛

مراجعة الشروط الحالية لمنح القروض في ضوء المشاكل التي يواجهها أصحاب المؤسسات المصغرة والعمل على تعديل هذه الشروط بما ييسر على المستفيدين.، ويجب أن يراعى في ذلك: أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد فترة تأجيل الدفع نوع النشاط وتوقيتات الحصول على الإيرادات؛ عدم طلب ضمانات إضافية خارج الاتفاقية التي

تجمع مابين الوكالة والبنوك وصندوق ضمان القروض؛ منح هامش للتفاوض حول شروط الإقراض وتجنب إعتماد نموذج واحد للموافقات البنكية.

تحديد مبلغ القرض بما يتناسب مع حجم المشروع ونوع النشاط؛ والعمل على إعادة جدولة الأقساط للمستفيدين المتعثرين في السداد بعد دراسة ظروفهم وإمكانيتهم المالية؛ التخفيض من المساهمة الشخصية للشاب في المشروع أو الاعتماد على صيغة الإعتماد الإيجاري leasing في تمويل المشاريع التي لا تتطلب عادة دفعات مسبقة؛ التنويع من صيغ التمويل المعتمدة ولاسيما صيغ التمويل الإسلامي بإعتبار الجهاز يهدف إلى الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع، لذا يستوجب مراعاة أن تكون طرق التمويل تتوافق مع القيم السائدة في المجتمع المحلي؛ دراسة إمكانية تمويل الوكالة بشكل أحادي للمؤسسات المصغرة وتيسير إجراءات حصول المؤسسات المصغرة على تمويل دورة الاستغلال، سواء من طرف الوكالة أو البنك.

---

[1] . Olivier Torrès, PME: De Nouvelles Approches, Economica, Paris, 1998, PP.32-33.

[2]. إتحاد الصناعات المصرية، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، بدون دار نشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1996، ص.41.

[3]. إيمان أحمد الشربيني، جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة لتعميق فكر العمل الحر في جمهورية مصر العربية، سلسلة مذكرات خارجية، رقم:1606، معهد التخطيط القومي، مصر، جانفي 2001، ص.16.

[4] . ESCWA, Financial Schemes for Small and Medium Enterprises, United Nations, New York, 2001, P.5.

[5] . Dewhurts, Jim and Paul Burns, Small Business: Finance and Control, Macmillan Press, 1985, PP.3- 4.

[6]. بومباك، كليفورد.م، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، دار الكتاب الأردني، عمان، الأردن، 1989، ص.4.

[7]. محمد علي السيد، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق وتوفير فرص عمل الشباب بعيدا عن الوظائف الميري، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الأول، 1998، ص.51.

[8]. هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سبق ذكره، ص.29.

[9] . P.A julien et M Machesnay, L'entrepreunariat, Economica, Paris, 1996, p.p. 31-32.

[10] .Sophie Boutillier,Dimitri Uzunidis,L'entrepreneur;Une Analyse Socio-économique,Economica,Paris,1995, P.74.

[11]. محمد الهادي مباركي: «المؤسسة المصغرة : المفهوم و الدور المرتقب»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص:129- 141.

* . بورو مدير الوكالة الجهوية للبنك الوطني الجزائري بالبليدة في ورشة البنوك خلال الملتقى الولائي حول الاستثمار والتشغيل، ولاية الجلفة، (5 -6 مارس) 2006.

قائمة المراجع

1- الكتب

1. بومباك، كليفورد.م، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، دار الكتاب الأردني، عمان الأردن، 1989.

2. جالن سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرة: إتجاهات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.

3. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998.

4. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1998.

5. سميحة فوزي، العولمة والقدرة التنافسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة :كمال السيد، مراجعة:أمينة حلمي، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة، 2004.

6. شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية، مصر، 1980.

7. صفوت عبد السلام عوض الله، إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1983.

8. عبد الباسط وفا، مؤسسات رأسمال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية القاهرة، 2001.

2- الملتقيات والندوات

1. منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، مؤتمر حول «الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية»، القاهرة،4- 11أفريل 1994.

2. الندوة الدولية الأولى حول « تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال في مصر»، جامعة عين شمس، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، 16-17سبتمبر1997.

3. المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر حول «المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي»، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 18-20 أفريل 2000.

4. البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، بدون دار نشر، طوكيو، اليابان، 18-25 يناير2002 .

5. الملتقى الوطني الأول حول «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية»، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

3- المجلات

1. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد:4، جامعة عين شمس، أكتوبر 1997.

2. مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 1999.

3. المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد:19، جامعة الأزهر، مصر، ديسمبر2001.

4. مجلة إنسانيات الجزائر، العددان:14و15، وهران، الجزائر، ماي 2001.

5. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18،جامعة قسنطينة، 2002.

4-Ouvrages :

1-Dewhurts, Jim and Paul Burns, Small business: Finance and Control, Macmillan Press, 1985.

2-Gerson, F.Richard, Marketing _mall_gies for _mall business: Practical Marketing Techniques And Tacties, Crisp Publications, Califonia, 1994.

3-Hervé Azoulay, Etienne Krieger et Guy Poullainde, L'entreprise Traditionnelle à la Start-up : Les nouveaux modèles de développement, Editions d'Organisation, Paris, 2001.

4-Michel Marchesnay ,Histoire D'entreprendre :Les Realites de l'ntrepreneuriat, EMS,Paris.2000.

5-Thomas Gray & Mathew Gamser, Building an Institutional and Policy Framework to Support Small and Medium Enterprises: Learning from Other Cultures, March, 1999.

6-Séminaires

1-Séminaire des walis sur "le nouveau dispositif ANSEJ et l'emploi des jeunes:la micro entreprise vecteur du développement local une nouvelle dynamique"Parlais des nations Alger, (22-23) octobre 2003.

2-4 eme Congres de L'Académie de L'Entrepreneuriat:«Les structure d'appui a La Création d'entreprise:Contribution En Vue de l'évaluation de leur Performances »,Paris,2004 .

7-Revues

1-Bulletin d'informations Economiques N°09, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat ,1er semestre 2006.

2-Stratigica, Revue Mensuelle Business Et Finance, N°:4, Alger, janvier 2005.

1. Lettre de l'Agence,Agence Nationale de Gestion du Micro crédit,2006 ,N°1.

2. Finance et développement au Maghreb, Revue semestrielle de l'institut de Financement du Maghreb, IFID, N:16-17.

3.